

الباب الأول

المقدمة

الفصل الأول: خلفية البحث

إن الله سبحانه وتعالى قد أنزل القرآن الكريم هداية للناس، وجعل السنة النبوية بيانا وتوضيحا له، كما قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^١. وقد تكفل الله عز وجل بحفظ القرآن كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٢. والسنة النبوية جزء من هذا الذكر المحفوظ، إذ إن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^٣. ولهذا فإن السنة النبوية هي المصدر للتشريع الإسلامي مع القرآن الكريم، فلذلك يعد علم الحديث الشريف من أعظم العلوم الشرعية، وأشرفها منزلة، وأعلىها مرتبة، به يُحفظ الدين، وبه تُفهم الشريعة، وبه يُقتدى بالنبي صلى الله عليه وسلم.

^١ سورة النجم، الآية: ٤٤

^٢ سورة الحجر، الآية: ٩

^٣ سورة النجم، الآية: ٣-٤

قال الإمام النووي رحمه الله: "إن من أهم العلوم تحقيق معرفة الأحاديث النبويات، أعني معرفة متونها، صحيحها وحسنها وضعيفها وبقية أنواعها المعروفة، ودليل ذلك أن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات، وعلى السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات، فثبت بما ذكرناه أن الاشتغال بالحديث من أجل العلوم الراجحات وأفضل أنواع الخير وأكد القربات، وكيف لا يكون كذلك؟ وهو مشتمل على بيان حال أفضل المخلوقات عليه من الله الكريم أفضل الصلوات والسلام والتبريكات الخ...".^٤

ولا شك أن الاشتغال بعلم الحديث، دراسةً وفهماً وتحقيقاً، من أفضل القربات التي يتقرب بها العبد إلى الله عز وجل، لما فيه من تعظيم لسنة نبيه ﷺ، وإحياء لعلوم الوحي، واتباع لمنهج سلف هذه الأمة. وقد حظيت أحاديث النبي ﷺ بعناية فائقة من علماء المسلمين عبر القرون. فقد بذل المحدثون جهوداً جبارة في جمع الأحاديث النبوية وتصنيفها وتمييز الصحيح من الضعيف منها، حرصاً على حفظ هذا التراث النبوي الشريف من التحريف والضياع.

^٤النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي"، [ط: ٢، بيروت: دار إحياء التراث، ١٣٩٢ هـ]، ج. ١ ص. ٤ باختصار

ومن أعظم ما صنّفه العلماء في تدوين الحديث النبوي الشريف، وأجلّ ما أُلف في هذا الفن العظيم، كتاب "صحيح البخاري" الذي صنّفه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله، ثم كتاب "صحيح مسلم" الذي ألفه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمه الله. ويُعدّ هذان الكتابان العظيمان أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز، وأوثقها سندًا، وأدقها رواية. قال الإمام النووي رحمه الله في شرحه على صحيح مسلم، مؤكدًا هذه المكانة العالية: "اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول والتسليم".^٥

ونظرًا لأهمية هذين الكتابين الجليلين ومكانتهما العظيمة في قلوب المؤمنين، فقد حرص عليهما خيرة العلماء وأجلاؤهم عبر القرون، فأولوهما عناية فائقة ورعاية بالغة. فمنهم من تفرغ لشرح صحيح البخاري وبيان معانيه، كالحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله في كتابه الماتع المسمى "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، الذي يُعتبر من أجود الشروح وأنفعها للطلاب والباحثين. وما فعل العلامة يحيى بن شرف النووي رحمه الله في شرحه البديع لصحيح مسلم في

^٥ النووي، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي"، ج. ١ ص. ١٤ باختصار

كتابه القيم "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"، والذي أضحى مرجعًا لا غنى عنه لكل دارس لعلم الحديث. ومن العلماء من سلك مسلكًا آخر، فجمع ما اتفق عليه الشيخان في مصنف واحد، تيسيرًا على طلاب العلم ورغبة في جمع اللآلئ المتناثرة، كما فعل العلامة محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله في كتابه النفيس "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان". ومن العلماء الأجلاء من تتبع منهج الشيخين الجليلين في جمع الأحاديث الصحيحة، فجمع الأحاديث الزائدة على ما في الصحيحين، مكملًا لجهودهما المباركة و متممًا لعملهما العظيم. والذي اشتهر في هذا العمل الجليل هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري رحمه الله في كتابه "المستدرک على الصحيحين"، حيث قال الإمام الحاكم رحمه الله في خاتمة مقدمة كتابه، موضحًا منهجه ومبينًا غايته: "...وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة".^٦ وهذا الكتاب قال عنه الإمام الذهبي رحمه الله: "بل في المستدرک شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على

^٦ الحاكم، أبو عبد الله، "المستدرک على الصحيحين"، [بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ/١٩٩٠م]،

شرط أحدهما... وبكلّ حال فهو كتاب مفيد".^٧ وقال الإمام ابن الصلاح رحمه الله: "إن المستدرك على الصحيحين للحاكم كتاب كبير يشتمل مما فاتهما على شيء كثير وإن يكن عليه في بعضه مقال فإنه يصفو له منه صحيح كثير".^٨

ومع هذا المدح، من العلماء من قال بتساهل الحاكم في كتابه. قال الإمام السخاوي رحمه الله: "وهو معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدة تدل عليه".^٩ وقال العلامة المعلمي: "ذكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم"،^{١٠} وقال أيضا الإمام ابن كثير رحمه الله عن المستدرك: "في هذا الكتاب أنواع من الحديث كثيرة، فيه الصحيح المستدرك، وهو قليل، وفيه الحسن والضعيف والموضوع أيضا".^{١١} وقال ابن المالبني رحمه الله: "طالعت كتاب المستدرك على

^٧الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "سير علام النبلاء"، [ط: ٣، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م]، ج. ١٧، ص. ١٧٥

^٨ ابن صلاح، عثمان بن صلاح عبد الرحمن بن موسى بن أبي النصر الشافعي، "معرفة أنواع علوم الحديث"، [دمشق: دار الفكر، ١٤٠٦ هـ]، ص. ٢٠

^٩السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، "فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي"، [ط: ١، مصر: مكتبة السنة، ١٣٢٤ هـ]، ج. ١، ص. ٥٤

^{١٠} المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني، "التنكيل بما في تأنيب الكوثر من الأباطيل"، [ط: ٢، المكتب الإسلامي، ١٤٠٦ هـ]، ج. ٢، ص. ٦٩٣

^{١١} ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، "اختصار علوم الحديث"، [ط: ٢، بيروت: دار الكتب العلمية]، ص ٢٩

الشيخين، الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما".^{١٢} وهذا كلام فيه غلو ومبالغة. وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله دفعاً عن كلام ابن الماليني، : "بل في (المستدرک) شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب....".^{١٣}

فنظراً لاختلاف أقوال العلماء في كتاب المستدرک، أرادت الباحثة أن تتحقق؛ هل صح وقوع التساهل من الإمام الحاكم في كتابه المستدرک؟ وذلك يكون بتخريج ٤ أحاديث من هذا الكتاب، وتطبيق منهج المحدثين فيها، ودراستها سنداً ومتناً ثم معرفة وقوع التساهل من الإمام الحاكم في هذه الأحاديث ومن عدمه.

وكان هذا البحث لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag) بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، وكان عنوانه: تخريج أحاديث المستدرک لأبي عبد

^{١٢} الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، "سير الأعلام النبلاء"، [ط: ٣، مؤسسة الرسالة،

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م]، ج. ١٧، ص. ١٧٥

^{١٣} المصدر السابق

الله الحاكم رقم (١٧٧٧-١٧٧٩) و (١٨١٠) من كتاب المناسك.

الفصل الثاني: تحديد المسائل

بناء على ما تقدم بيانه في خلفية البحث يكون تحديد المسائل فيما يلي:

١. من أخرج تلك الأحاديث سوى الإمام الحاكم؟

٢. ما درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف؟

٣. هل وقع الحاكم في التساهل في تلك الأحاديث؟

الفصل الثالث: أهداف البحث

بناء على ما ذكرته الباحثة في تحديد المسائل، فتكون الأهداف من هذا البحث ما يلي:

١. معرفة من أخرج تلك الأحاديث سوى إمام الحاكم.

٢. معرفة درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف.

٣. معرفة وقوع تساهل الحاكم في الحكم على هذه الأحاديث وعدمه.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة

بعد البحث والمطالعة على الكتب والرسائل والبحوث العلمية، وجدت الباحثة بعض البحوث

التي تتعلق بكتاب المستدرك للإمام الحاكم بشكل عام، ومنها:

١. مفهوم قول الحاكم في كتابه المستدرك "صحيح الإسناد" دراسة تطبيقية على كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايته،^{١٤} البحث الذي كتبه نور خالص بن كورديان للعام ٢٠١٨ م وقد سلك الباحث المنهج الكمي من خلال بحثه. ومن أهم نتائج البحث أن المراد بصحيح الإسناد عند الإمام الحاكم هو الحديث الذي رجاله ليس كلهم رجال البخاري ومسلم أو أحدهما، وأن الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بصحيح الإسناد في كتاب الوتر من مستدركه ثلاثة أحاديث، وأنه تبين للباحث صحة قول ابن الصلاح وابن حجر بأن في تصحيح الإمام الحاكم تساهلاً. والفرق بين بحثي وذلك البحث هو أن بحثه في مفهوم قول الحاكم في كتابه المستدرك "صحيح الإسناد" دراسة تطبيقية على كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايته، وأما هذا البحث في تخرج بعض الأحاديث من كتاب المناسك من "المستدرك".

^{١٤} نور خالص بن كورديان، مفهوم قول الحاكم في كتابه المستدرك "صحيح الإسناد" دراسة تطبيقية على كتاب الوتر من بداية الكتاب إلى نهايته، [Al-Majaalis Jurnal Dirasat Islamiyah]، ج. ٣، ع. (٢٠١٨).

٢. مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الذهبي بالوضع،^{١٥} البحث الذي كتبه أنس أجداد عام ٢٠١٨. ونتيجة البحث أن مدى تساهل الحاكم واسع شديد التوسع في التصحيح، فقد صحح أحاديث وهي في حقيقتها موضوعة أو شديدة الضعف. ولا شك أن كتاب المستدرك من الكتب الهامة في موضوعه، فقد أضاف الإمام الحاكم أحاديث صحيحة وافقه عليها الذهبي، فهو كتاب فيه إضافة كبيرة لمادة الحديث بشكل عام وللحديث الصحيح بشكل خاص، فقد ذكر جملة من الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما ووافقه عليها الذهبي في ذلك. ووجه الشبه بين هذا البحث وبجني أنهما يتكلمان عن معرفة تساهل الحاكم في أحاديث مختلفة عما خرجتها هاهنا.

٣. تخريج أحاديث "المستدرك" لأبي عبد الله الحاكم، وهو مشروع بحث علمي، قام به عدد من الباحثين والباحثات من قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات

^{١٥} أنس أجداد، مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الذهبي بالوضع، [Journal of Oriental Scientific Research (JOSR)]، ج. ١٠، ص. ١٤١٥-١٣٩٨، ع. (٢٠١٨)

الإسلامية بجمبر، لاستيفاء متطلبات التخرج، وقد كتب في هذا المشروع أكثر من خمسين طالبا وطالبة، منهم:

أ. سيتي عائشة، سنة ٢٠٢٥، خرجت أحاديث رقم (١٣٤٧-١٣٤٩) من كتاب الجنائز ورقم (١٦٨٢) من كتاب المناسك. وتوصلت الباحثة إلى أن كل أحاديث المذكورة تحكم بصحة.

ب. عائشة أولي النهى، سنة ٢٠٢٥، تخرج أحاديث رقم (١١٢٩-١١٣١) من كتاب الصلاة العيدين ورقم (١٦٨٨) من كتاب المناسك. وتوصلت الباحثة إلى أن الأحاديث كلها صحيح إلا حديث رقم ١٦٠٧ فإنه ضعيف.

ج. حميراء، سنة ٢٠٢٥، خرجت أحاديث رقم (١٦٦١ و ١٦٧٧ و ١٦٧٩) من كتاب المناسك وحاصل البحث أن حديث رقم ١٦٦١ صحيح ورقم ١٦٧٧ حسن ورقم ١٦٧٩ ضعيف.

د. سيما، سنة ٢٠٢٢، خرجت أحاديث رقم (١٠٣-١١٨) من كتاب الإيمان وحاصل البحث أن كل الأحاديث صحة إلا حديث رقم ١٠٣ فإنه مرسل.

هـ. آدم فردوس، سنة ٢٠٢٥، خرج أحاديث رقم (٤٠٦-٤٠٩) من كتاب العلم

ورقم (١٤٧٦) وحاصل البحث أن الأحاديث كلها ضعيفة إلا حديث رقم ٤٠٨

فإنه حسن.

الفصل الخامس: الإطار النظري

ل للوصول إلى أهداف البحث، استخدمت الباحثة الخطوات المعتمدة في نقد الحديث

وتخرجه.

والتخرج لغة: مأخوذ من (خَرَجَ)، قال ابن فارس: "الخاء والراء والجيم أصلان..."

وقال: فالأول: النفاذ عن الشيء والثاني: اختلاف لونين.^{١٦}

واصطلاحاً: عزو الحديث إلى من أخرجه من أئمة الحديث، والكلام عليه بعد التفتيش

عن حاله ورجال مخرجه.^{١٧} والتخرج تم بالخطوات التالية:

^{١٦} آل عابد، أبو بكر عبد الصمد بن بكر بن إبراهيم، "المدخل إلى تخرج الأحاديث والآثار والحكم عليها"،

[ط. ٤٢ المدينة المنورة: دار الطرفين، ٢٠١٠]، ص. ١٤.

^{١٧} المصدر السابق

١. جمع طرق الحديث أي جمع الأسانيد للحديث الواحد باعتبار الصحابي الواحد، وهو

أول شيء لابد للناقد أن يقوم به. وقد قال علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ): "الباب

إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه".^{١٨}

٢. دراسة الأسانيد، وهذه تكون بأمور، منها:

أ. دراسة تراجم الرواة وفق ضوابط الجرح والتعديل.

ب. النظر في اتصال السند أو عدمه.

ج. النظر في علل الحديث من الاختلاف وغيره مع ذكر الراجع.

٣. الحكم على الحديث

وهو الخطوة الأخيرة بعد الخطوات السابقة، فيذكر فيه حكم الحديث من حيث

الصحيح والضعيف والحسن. وفي هذه الخطوة ذكرت الباحثة أقول العلماء المتقدمين

(إن وجدت) وإلا فذكرت أقوال العلماء المتأخرين (إن وجدت أيضا) لتأييد حكم

الحديث الذي قرره الباحثة.

٤. ذكر الشواهد للحديث (إن وجدت).

^{١٨} ابن الصلاح، "مقدمة ابن الصلاح"، [بيروت: دار الفكر، مطبعة عيسى الباب الحلي وشركاه

١٣٧٤هـ]، ج. ١ ص ١٥.

٥. دراسة متن الحديث، والمتن هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.^{١٩} وتتكون من:

١. بيان غريب الحديث إن وجد.

٢. ذكر الفوائد الفقهية من الحديث.

الفصل السادس: منهج البحث

١. نوع البحث

أما منهج البحث من حيث النوع، فهو يعتبر بحثاً مكتبياً وذلك بمطالعة الكتب المطبوعة والبحوث العلمية التي لها علاقة بالموضوع ككتب التخریج وكتب السنن وكتب الأطراف وكتب الرجال وكتب الجرح والتعديل وكتب علل الحديث. وكذلك استخدمت الباحثة الرسائل الجامعية والبرامج الإلكترونية مثل المكتبة الشاملة وجامع خادم الحرمين وجوامع الكلم التي سهلت في البحث عن الأحاديث والكتب والتراجم وأقوال العلماء.

٢. منهج جمع البيانات

سلكت الباحثة المنهج الكيفي والاستقرائي في جمع البيانات وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع من المصادر، واعتمدت على المصدرين: الرئيسي والثانوي.

^{١٩} محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، [مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ١٤٢٥ هـ]، ص. ١٩.

أما الرئيسي فهو كتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم (٤٠٥ هـ) بطبعته الأولى، دار التأصيل بالقاهرة سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤ م، وكتب المسندة. وأما الثانوي فهو الكتب الحديثية، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الأطراف، وكتب الرجال والتراجم، وكتب الغرائب والمعاجم، وشروح الأحاديث، وغير ذلك من الكتب العلمية التي لها علاقة بموضوع البحث.

٣. منهج تحليل البيانات

قامت الباحثة في تحليل البيانات بالمنهج الوصفي، حيث بدأت بجمع طرق الحديث، ثم برسم شجرة الأسانيد ودراسة رجال الإسناد بنقل أقوال النقاد جرحاً وتعديلاً مع الترجيح في المختلف فيه، ثم بخلاصة الحكم على الحديث.

٤. منهج عرض البيانات

المنهج الذي سارت عليه الباحثة في عرض بحثها كما يلي:

أ. ذكر الإسناد والمتن للأحاديث المروية في كتاب المستدرك رقم (١٧٧٧-١٧٧٩) ورقم (١٨١٠) من كتاب المناسك.

ب. جمع طرق الحديث بذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث بتقديم المصدر الذي يتفق إسناده بإسناد الحاكم سواء كان من أصحاب الكتب الستة أو من غيرها. ثم

أتى بعد ذلك الأقرب إليه.

ج. رسم شجرة الأسانيد، يبدأ من أصل السند يعني الصحابي مع التمييز بين الرواة الثقات

والضعفاء بألوان مختلفة، وكذلك التمييز بين الطرق المختلفة.

د. صياغة التخريج ودراسة الأسانيد: وتكون الصياغة ببيان أحوال الرواة الذين لهم تأثير

في الحكم على الحديث، وبيان الاختلاف على مدار الإسناد (إن وجد) مع الترجيح.

هـ. ذكر خلاصة الحكم على الحديث بالنظر إلى الاسناد والمتمن وشواهد.

و. شرح غريب الحديث وفقهه وفوائده بالرجوع إلى كتب شروح الحديث و غريب

الحديث.

ز. ذكر الفهارس المساندة للبحث.

الفصل السابع: خطة البحث

يتكون البحث من أربعة أبواب، وهي ما يلي:

الباب الأول: المقدمة، وهي من أربعة فصول:

الفصل الأول: خلفية البحث.

الفصل الثاني: تحديد المسائل.

الفصل الثالث: أهداف البحث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

الفصل السادس: منهج البحث.

الفصل السابع: خطة البحث.

الباب الثاني: المدخل إلى موضوع البحث، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف الموجز بالإمام الحاكم، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته.

المبحث الثالث : رحلاته العلمية.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: عقيدته.

المبحث السادس: ثناء العلماء عليه.

المبحث السابع: آثاره العلمية.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك لأبي عبد الله الحاكم، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بكتاب المستدرك إجمالاً.

المبحث الثاني: نسبة الكتاب إليه وسبب تأليفه.

المبحث الثالث: منهج المصنف فيه.

المبحث الرابع: ثناء العلماء على الكتاب.

المبحث الخامس: عناية العلماء به.

الفصل الثالث: مفهوم قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين".

الباب الثالث: تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم رقم (١٧٧٧-١٧٧٩) ورقم

(١٨١٠) من كتاب المناسك، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما (رقم ١٧٧٧) قال: كان

رسول الله ﷺ يرمي يوم النحر قبيل الزوال، فأما بعد ذلك فعند الزوال". وفيه

خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح غريب الحديث وذكر شيء من فوائده.

الفصل الثاني: حديث عائشة رضي الله عنها (رقم ١٧٧٨) قالت: "أفاض رسول الله

ﷺ من آخر يومه حين صلى الظهر...." وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح غريب الحديث وذكر شيء من فوائده.

الفصل الثالث: حديث الزهري رقم (١٧٧٩) قال: "كان رسول الله ﷺ إذا رمى

الجمرة التي تلي مسجد منى يرميها بسبع حصيات...." وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول : جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني : رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح غريب الحديث وذكر شيء من فوائده.

الفصل الرابع: حديث ابن عباس رضي الله عنهما (رقم ١٨١٠) قال: قال رسول الله

ﷺ لمكة: "ما أطيبك من بلدة وأحبك إلي، ولولا أن قومك أخرجوني ما سكنت

غيرك". وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الإسناد.

المبحث الرابع: الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح غريب الحديث وذكر شيء من فوائده.

الباب الرابع: الخاتمة، ويحتوي على أربعة فصول:

الفصل الأول: نتائج البحث.

الفصل الثاني: التوصيات.

الفصل الثالث: ثبت المصادر والمراجع.

الفصل الرابع: الفهارس، وتشتمل على الفهارس الآتية:

أ. فهرس الآيات القرآنية.

ب. فهرس الأحاديث الواردة في البحث من غير أحاديث

الدراسة.

ج. فهرس الأعلام المترجم لهم.

د. فهرس الكلمات الغريبة.

هـ. فهرس الموضوعات.